

L'officier de police, le checkpoint et l'interrogatoire : les spatialités des performances
sécuritaires dans le centre-ville du Caire.

ضابط الشرطة ونقطة التفتيش والاستجواب : فضاءات الأداء الأمني في وسط القاهرة.

الكلمات المفتاحية : ما بعد الثورة، القاهرة، الشرطة، الأمن، نقطة التفتيش.

يُشكّل تعزيزُ الأجهزة الأمنية واحداً من عناصر السيطرة الاستبدادية على مصر ما بعد ثورة 2011. إننا نفترض بعد تحليل هذه السيطرة بطريقة مؤسساتية في دراساتٍ في مجال علم الاجتماع والعلوم السياسية أنه يمكن تحليلها أيضاً من الأسفل، على مستوى الشارع. يقترح هذا المقال تحليل ممارسات الشرطة حسب فضاءاتها في وسط مدينة القاهرة. فبحسب علم الاجتماع التفاعلي والجغرافيا التي تُدرُسُ البعدَ الحساس للفضاءات، ترتبط هذه الفضاءات بمفهوم الأداء الأمني. ومن خلال هذا المفهوم، ينبغي فهم الطريقة التي تستولي من خلالها الممارسات وأجهزة الشرطة على الفضاءات الحضرية التي تشكلت آنذاك كفضايا أمنية، وكذلك الطريقة التي من خلالها تبني في المقابل فضاءات الشارع والساحة كفضاءات يتطلّب فيها نظامٌ مكاني آمن. كما نقوم أيضاً بالانتقال من تحليلات ممارسات الشرطة التي أُجريت غالباً في سياق الاحتجاجات إلى الاهتمام بالطريقة التي تظهر من خلالها الأداءات الأمنية في الحياة اليومية. ستساهم بالتأكيد في التحسّب للممارسات الاحتجاجية، ولكنها تساهم أيضاً في فرض قيود على الممارسات والتصورات اليومية لمستخدمي الفضاءات الحضرية. هذه القيود تختلف وفقاً للفضاءات والأزمات ولدور الشرطة والهوية المُعلنة أو المحددة لسكان المدينة. وهكذا يتم تباعاً تحليل ثلاثة أبعاد مكانية للشرطة : موقع الشرطة، والبنى التحتية المادية التي تشغل الفضاء وتسمح بفلترة التنقّلات، والتمثيلات المكانية لعناصر الشرطة. إن الأداء الجسدي لعناصر الشرطة يمرُّ عبر زيّهم الرسمي وإيماءاتهم ووضعياتهم التي تجعلهم مرئيين وتساهم في إنتاج سلوكيات الحذر والشك من جانب المستخدمين والمستخدمات. بالمقابل، تختلف هذه الأداءات الجسدية باختلاف نوع الفاعلين الشرطيين، وهذا شاهدٌ على أن الفاعلين الأمنيين التابعين لوزارة الداخلية ليسوا كتلةً واحدة متماسكة. إنّ نقاط التفتيش تُنتج مشهداً أمنياً متنوعاً طرُقَ رؤيته بين الطمأنينة والألفة من جهة، وبين انعدام الأمن والارتياب من جهة أخرى. النوع الأول يتعلّق بشكل رئيسي بنقاط التفتيش أمام دور العبادة : فالتفاعلات اليومية أكثر أهمية مع عناصر الشرطة هؤلاء، حيث أنّ النفوذ المكاني لحضور الشرطة ليس مقيّداً للحرية ولا يمكن معاينته إلا عند الذهاب إلى دور العبادة، فسبب وجودهم المرتبط بالخطر الإرهابي يبدو أكثرَ شرعية. النوع الثاني يخصُّ نقاط التفتيش حول المؤسسات السياسية وفي لحظات التكتيف الأمني لمنع المظاهرات : فالمسافة اليومية أكبر مع عناصر الشرطة

المتواجدين هناك، ونفوذهم المكاني يُقيّد التنقلات تقييداً أكثر ويفرض تحويلاتٍ في الطريق في بعض الأحيان، فيُعتبر دورهم أقلَّ شرعيةً وغير آمن. وهكذا فإنَّ المعوقات المرتبطة بالأداءات الأمنية تختلف باختلاف دورها وأماكنها وأزمنتها. وأخيراً، تظهر أداءاتٍ خطابية أثناء الإجراءات التي تقوم بها عناصر الشرطة. ويتعلّق تواترها ونتيجتها بخصائصٍ مُعيّنة لساكّني وساكنات المناطق الحضرية.

وعلى نطاقٍ أوسع، يوضح هذا المقال كيف يُفسّر السياق المكاني والسياسي لمركز المدينة الأداءات الأمنية: وجود مؤسسات ينبغي حمايتها والمواقع التاريخية للاحتجاجات ومشروع الجذب السياحي. في المقابل فإن الأداءات الأمنية تبني مركز مدينة القاهرة كمنطقة حسّاسة يكون فيها وجود عناصر الشرطة ونقاط التفقيش وإجراء الاستجابات تذكيراً بالنظام الاجتماعي كطريقة لإخبار كل شخص بمكانه وإخباره بمن يملك السلطة القسرية ولكنه أيضاً تذكير بالنظام المكاني كطريقة للإشارة إلى من يملك مركز المدينة.

يعتمد هذا البحث على تحقيقات ميدانية مختلفة أُجريت في القاهرة عام 2015 ثم بين عامي 2019 و2021. وقد مكّنت عمليات رصد الفضاءات الحضرية في وسط البلد من إجراء كشوفات منهجية وإنتاج خريطة للبنى التحتية للأمن والشرطة. وقد أُجريت حوالي ستين مقابلة مع المقيمين والمقيّمات ومُستخدمي ومُستخدمات مركز المدينة. هذه المقابلات التي تُركّز في المقام الأول على الممارسات اليومية - كالنقل والاستهلاك والعمل والاستراحة والالتقاء بالناس - كانت أيضاً فرصة للعمل على الطريقة التي يُنظر بها إلى الشرطة ولجمع قصص قصيرة عن المواقف النموذجية مع ضباط الشرطة.

Les syndicats, les commissaires et le politique : (re)valorisations et conflits autour de la profession policière en Tunisie (2011-2022)
النقابات وضباط الشرطة والمشهد السياسي: (إعادة)تقييمات ونزاعات حول مهنة الشرطة في تونس (2011 - 2022)

الكلمات المفتاحية: ما بعد الثورة، تونس، الشرطة، العمل النقابي، الأوضاع المهنية.

كانت الظروف الاجتماعية والمهنية لعناصر الأجهزة الأمنية موضوع دعاية متزايدة بعد الـ14 من يناير/كانون الثاني 2011، لكنها كانت أيضاً موضوع تجنيد غير مسبوق لعناصر الشرطة التونسية. هؤلاء العناصر، بعد أن تشكّلوا ضمن نقابات، بدأوا جولات مفاوضات مع الحكومات المتعاقبة، فراضين أنفسهم كمحاورين شرعيين للسلطات العامة. ومن خلال ما يقرب من ثلاثين مقابلة مع نقابيين من الشرطة ينتمون إلى ثلاثة تنظيمات متنافسة في تونس وقصة وصفاقس، يدرّس هذا المقال دور نقابات الشرطة التونسية في التطورات القانونية لعناصر وزارة الداخلية. وبالتركيز على القضايا التي تثيرها الرواتب والترقيات في الرتب والفصل بين الهيئة «المدنية» والهيئة «ذات الزي»، يُظهر المقال أن فترة ما بعد 2011 تشهد (إعادة) تقييم لوضعية العنصر، وخاصةً من خلال زيادات كبيرة في الرواتب، ولكن أيضاً من خلال إمكانيات تجديد الترقية في الرتب.

إذا كان نظام بن علي يوصف في كثير من الأحيان بأنه «دولة بوليسية» فإن ذلك كان يميل إلى إخفاء الظروف الاجتماعية والمهنية الحقيقية لعناصر المؤسسة الأمنية. إن السيطرة السياسية التي كانت تُمارس على عناصر قوات الأمن قبل شهر كانون الثاني/يناير 2011 كانت تقوم، من بين أمور أخرى، على إبقاء العناصر في وضع اقتصادي غير مستقر إلى حد ما. إن تدفق مجموعات مصالح الشرطة على الساحة العامة يؤدي إلى تعديل جذري في توازن القوى بين النخبة السياسية والأمنية، وعناصر إنفاذ القانون [القوات العامة]. وقد تمكّن هؤلاء الأخيرون، من خلال اصطفاؤهم قلباً وقالباً مع مطالب الرواتب التي نادى بها المركز النقابي للاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، من الحصول على توقيع اتفاق حكومي بشأن زيادات تدريجية في رواتبهم.

لا يقتصر تأثير نقابات الشرطة على الجوانب المادية فقط. إنها تتفاوض وتحصل على ترقية في رتبة العناصر ذوي الرتب الأدنى. كما تتفاوض أيضاً على إعادة ترتيب قواعد التقدم في المؤسسة، بحيث تأخذ في الحسبان المؤهلات الأكاديمية عند الارتقاء في الرتب. وتتنزع هذه الأمور إلى قلب التسلسل الهرمي داخل الشرطة، ولكنها أيضاً تنزع إلى خلق آفاق مهنية مرغوبة للعناصر الذين كانوا مستبعدين سابقاً من وظائف معينة. وفي هذا الصدد، تُعدّ النقابات جزءاً من المواضيع الثورية والبناء السياسي لخطاب «الكرامة» بالمعنى الاجتماعي والمهني. أخيراً، إن هذه الاضطرابات في المعايير المؤسساتية عن طريق العمل النقابي تظهر جليّة في التساؤل حول توزيع المناصب على أساس التقسيم التاريخي بين الهيئات «المدنية» (التي تقابل بشكل خاص المفوضين والمفتشين وما إلى ذلك) و«الهيئات ذات الزي». (الضباط والقادة والعمداء وغيرهم). وفي حين كان المفوضون يشغلون المناصب الرئيسية في السلطة

في عهد بن علي فإن ضباط الهيئة ذات الزي يميلون الآن إلى شغل مناصب في التسلسل الهرمي الوزاري الرفيع. هذه التطورات تتوافق مع ظهور جيل جديد من الأطر الأمنية. يوضح هذا المقال أن تلك التطورات تُعدّل توزيع السلطات داخل الأجهزة الأمنية تعديلاً عميقاً وتُعدّل كذلك العلاقات بين الرؤساء المتسلسلين هَرَمياً والمرؤوسين. وأنَّ المطالب الاجتماعية المهنية تُغذّي المنافسة البين-نقابية التي تُشجّع على اعتماد التدابير الموصى بها وكذلك على بناء هوامش استقلالية القواعد إزاء التسلسل الهرمي. ومن خلال تحليل تطورات المعايير الاجتماعية والمهنية في الشرطة التونسية، يدرُس هذا المقال من جديد آثارَ تغيرات النظام على المؤسسات السيادية.

من الشرطة الاستعمارية الفرنسية إلى الشرطة الوطنية المغربية : التحرر من الاستعمار والموروثات البوليسية (1953 - 1960)

الكلمات المفتاحية : المغرب، الشرطة، حفظ النظام، الاستعمار، التحرر من الاستعمار.

من بين الترابطات المؤسساتية العديدة بين الحماية الفرنسية على السلطنة [المغربية] الشريفة (1912 - 1956) وبين المغرب المستقل، هناك قوات الأمن، وخاصة الشرطة. إن المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) التي لا تزال في مركز جهاز الشرطة حتى يومنا هذا لم يَتِمَّ إنشائها من العدم في عام 1956، بل انطلاقاً من الشرطة الشريفة، وهي مؤسسة الحماية التي يسيطر عليها الفرنسيون. وإن الترابطات الشَّرطية التي تعمل على مستويات مختلفة، مؤسساتية وعقائدية وإنسانية، مثيرة للدهشة، حيث لَعِبَت الشرطة الشريفة دوراً مركزياً في حفظ النظام الاستعماري وفي القمع الشديد للتحرُّكات المؤيِّدة للاستقلال.

وكما هو الحال مع تاريخ شرطة الحماية فإن تاريخ الشرطة المغربية أثناء التحرر من الاستعمار وبعد الاستقلال لا يزال بحاجة إلى تدوين. يُتِيحُ الأرشيفُ الدبلوماسي الفرنسي إمكانية إعادة بناء الإطار المؤسساتي للشرطة في ظل الحماية، وكذلك بعد الاستقلال - وذلك بسبب الترابطات ذاتها. إذا لم يكن أُرشيفُ المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) متاحاً فإن أُرشيف المجلس الوطني الاستشاري (1956-1959) المحفوظ في أُرشيف المغرب يُوفِّر معلومات قيِّمة فضلاً عن وجهة النظر النقدية لليسار المغربي. يتناول هذا المقال التاريخ المؤسساتي للشرطة في المغرب ابتداءً من شهر آب/أغسطس 1953 عندما أثار نفي السلطان محمد الخامس موجةً من أحداثٍ عنفٍ قوميٍّ وَضَعَتِ الشرطة الاستعمارية على المَحَكِّ وحتى سنة 1960 عندما أَصْبَحَتِ العلاقة المميزة مع فرنسا مَوْضِعَ تشكيكٍ من طرف النظام المغربي على جميع المستويات، بما في ذلك الشرطة.

يَدْرُسُ الجُزءُ الأولُ التغييرات التي طرأت على الشرطة الشريفة في بداية الخمسينيات عندما سَعَتْ لإصلاح نفسها لمواجهة عمليات التعبئة الوطنية التي ازدادت عنفاً. لقد أُنشِئَتِ الشرطةُ الشريفةُ عام 1913 لتكونَ شرطةً تابعةً للدولة وذات صلاحية على كامل منطقة الحماية الفرنسية. وإذا كانت مهمتها منذ الثلاثينيات هي محاربة القومية فإن مراقبة الأحزاب المغربية وقمعها أَصْبَحَتِ مهمتها الرئيسية بعد الحرب. لقد تَمَّ إصلاحُ الشرطة الاستعمارية في المغرب عدة مرات مُتَّخِذَةً من شرطة العاصمة نموذجاً لها، فازدادت مركزيتها وتخصَّصت في الاستخبارات. لكنها لا تزال تعاني من نقص دائم في عدد عناصرها وتكافح من أجل إنجاز المَهَامِ الموكَّلة إليها وتعاني من التنافس مع الجيش الفرنسي الذي كان لاعباً أساسياً في الشرطة الاستعمارية. إن تنظيم ومهام الشرطة الشريفة يُتيح استبعاد فرضية من شأنها أن تُفسِّرَ الاستمرارية المؤسساتية في مرحلة ما بعد الاستعمار. هذه الاستمرارية لا تَدِينُ بالفضل إلا قليلاً لمبدأ الإدارة غير المباشرة الذي تقوم عليه الحماية أو للمشروع الفرنسي لإصلاح الدولة المغربية. فالشرطة الشريفة هي في الواقع مؤسسة مختلطة، حيث إن ثلث

موظفيها هم عناصر مغاربة؛ ويعتمد حفظ النظام أيضاً على مؤسسات ما قبل الاستعمار، مثل العسس [الحراس غير النظاميين] والمخزني [القوات المساعدة]. لكن فكرة النقل المحتمل ليست بأي حال من الأحوال سبب هذا الطابع المركب الذي يفسر من باب أولى بالحاجة إلى الحفاظ على النظام والحاجة إلى وسطاء استعماريين وضعف الموارد الفرنسية.

إن الاستمرارية القوية بين الشرطة الاستعمارية الفرنسية والشرطة الوطنية المغربية ترجع في الواقع إلى السياق الدقيق لانتقال السلطة بين السلطات الاستعمارية والقصر المغربي بعد خريف عام 1955. وهذا السياق هو سياق تدهور قوي في الأمن وسيق تحالف متجدد بين النظام الملكي والفرنسيين عندما استدعوا السلطان من المنفى وفتحوا الطريق للاستقلال (أذار/مارس 1956). إن المصلحة المشتركة لهذه الجهات الفاعلة هي تزويد البلاد بنظام ملكي قوي ضد القوميين (ولا سيما حزب الاستقلال) ومطالبتهم بالحكم. ولذلك كان هناك انتقال مؤسساتي ولا سيما لقوات الشرطة المتخصصة على وجه التحديد في الكفاح ضد القومية. وتأخذ المديرية العامة للأمن الوطني المرتبطة مباشرة بالقصر هيكل الشرطة الشريفة، ويظل العديد من عناصر الشرطة الفرنسية في الشرطة الوطنية المغربية كمتعاونين (ثلث القوة العاملة في عام 1957). هناك بالفعل مغربة للشرطة، لكن هذه المغربة تتم بشكل تدريجي. لقد حدث الانعطاف الحقيقي في عام 1960 عندما شكك المغرب في روابطه المميزة مع فرنسا. وتزامن طرد آخر عناصر الشرطة الفرنسية مع انعطاف استبدادي ضد اليسار المغربي الذي يندد بنظام بوليسي وريث للنظام الاستعماري في وقت ينأى فيه المغرب بنفسه عن فرنسا.

الكلمات المفتاحية : الاتصال الشرطي، التعديل الاستبدادي، الصحافة، العمل الشرطي، جريدة الشرطة، مجلة الشرطة.

في شباط/فبراير 2005، صدرت مطبوعة صحفية غير عادية في المغرب وسط غزارة العناوين (اليومية والأسبوعية والشهرية) التي تضاعفت منذ التسعينيات باللغتين العربية والفرنسية على أكشاك بيع الصحف في المدن الكبرى عبر البلاد. هذه المطبوعة هي جريدة الشرطة (*Police Magazine*) التي أُعلن عنها ضمن ضجة كبيرة، وبذلك تهدف إلى الابتعاد عن المنشورات المؤسساتية التقليدية التي كانت موجودة حتى ذلك الحين والتي لم تكن موجهة لعامة الناس. وبدافع من الرغبة القوية في مخاطبة الجمهور العام مباشرة باللغتين العربية والفرنسية، يهدف المسؤولون عن المجلة - وهم المسؤولون أيضاً عن الشرطة - إلى إصلاح أجهزتهم الأمنية التي تعاني من سمعة سيئة والاستيلاء على الصيغة الجديدة من الانفتاح السياسي وعملية التحول الديمقراطي. وإدراكاً منها بكونها من الناحية النظرية فاعلاً رئيسياً في حماية وتطبيق حقوق الإنسان فإن الشرطة المغربية التي ما زالت تفقد مصداقيتها بسبب الانتهاكات التي اشتهرت بها خلال ما يُسمّى بسنوات الرصاص والتي تم التعليق عليها خلال المناقشات التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة تدعي تمسكها بهذه المُثل مع اقتراب عمل الهيئة من نهايتها. إن الولادة الجديدة لمنشورات الشرطة (باللغتين العربية والفرنسية) ستُمثّل أول علامة فارقة في إنشاء عمل تواصلي صار مرئياً للجميع واستمرّ على مدى العقدين الماضيين (2005-2023) وسيصبح تدريجياً خدمةً مهنيّةً حقيقيةً سوف تتكفّل، وهذا تطورٌ جديد، بمعالجة التوتّر القويّ بين عمل الشرطة والحريات من خلال الخطاب وليس بإنكار هذا التوتّر. وللقيام بذلك، وفي سياق إصلاح المؤسسة والترشيد الإداري لقواها العاملة، ستصعد الشرطة كلَّ شهر على خشبة المسرح لإظهار عملها وتنويع خدماتها (الأمن العام المسؤول عن الجنوح والشرطة القضائية المسؤولة عن التحقيقات الجنائية والمخابرات العامة وشرطة الحدود المسؤولة عن تدفقات الهجرة نحو أوروبا والحفاظ على النظام) ولتقديم تعريفاتها لهذه الخدمات. وهذا لا يُتيح لنا فقط رؤية كيفية تنظيم الشرطة من الداخل ولكن يتيح أيضاً رؤية أولوياتها الجديدة وعلى رأسها جنوح المناطق الحضرية وجنوح الأحداث.

ومن خلال مراجعة استكشافية لعقدين من الإصدارات التي سُمّيت «جريدة الشرطة» (*Police Magazine*) من 2005 إلى 2013 ثم «مجلة الشرطة» (*Revue de Police*) من 2014 إلى اليوم، يهدف هذا المقال إلى معرفة كيفية دخول القوات الأمنية في لعبة التواصل المؤسساتي الموجّه للسكان المغربيين والأشكال التي اتخذتها حسب المراحل السياسية التي تنتقل من الانفتاح إلى الانغلاق. ودون الخوض في تفاصيل الـ 101 من الأعداد التي تمّت مراجعتها (حيث إنّ المساحة المخصّصة لا تسمح لنا بتحليل نصّي للخطابات) فإن الهدف هو تحديد أهم العناصر الأكثر دلالة والقادرة على بيان هذه المراحل من انفتاح حديث الشرطة ثم انغلاقه

على نفسه. وهكذا، وبعد أن اقترحنا في الجزء الأول تاريخاً سريعاً لصورة الشرطة في المغرب منذ الاستقلال سنة 1956 إلى نهاية التسعينيات، لحظة الانتقال السياسي المفترض أن تكون بمثابة بداية ما سيسمّيه بعض المحلّلين على عجل بـ«الانتقال الديمقراطي»، سيكون الموضوع هو العودة، في جزء ثانٍ، إلى العمل الذي قامت به الشرطة بشأن تمثيلها من خلال اختيار شكلٍ من الكتابة يكون صحفياً أكثر منه تواصلياً، مما يعطي الانطباع أنها تسعى إلى قول شيء حقيقي عن نفسها من خلال استخدام مصطلحات «العصر الجديد» للنظام: وهي مصطلحات التنمية البشرية والاجتماعية. أمّا الجزء الأخير فهو مخصّص لعرض مهنة الشرطة حيث يتم تحسين مهنة الاتصال الشرطي. وسيكون الموضوع، دائماً فيما يتعلق بمراحل إعادة التكيّف السياسي، هو إرساء أسس تواصلٍ أقلّ توجّهاً إلى عامة الناس وأكثر تركيزاً على عناصر قوات الأمن.

VARIAS (2 TEXTES)

Gardées à vue

Domination(s) et reconfigurations des rapports entre manifestant·es et policier·es pendant le
hirak (2019-2021)

مُنَوَّعَات [Varias] (نَصَان)

نص بنشكور (ملف)

الموقوفون

الهيمنة (الهيمنات) وإعادة تشكيل العلاقات بين المتظاهرين والشرطة خلال الحراك

[الشعبي] (2019 - 2021)

الكلمات المفتاحية: الحراك [الشعبي]، الجزائر، المتظاهرون، الشرطة، القمع.

ملخص

منذ بداية الحركة الاحتجاجية في الجزائر، واجهت عدّة آلاف من المواطنين والمواطنات القمع. ففي نظام استبدادي تهيّزه حركة اجتماعية واسعة النطاق، تقدّم تجربة القمع التي عاشها المشاركون والمشاركات في الحراك الشعبي معلومات عن آليات عمل الجهاز القمعي وعن التفاعلات التي تحدث بين قوات الشرطة والناشطين. لقد اخترنا هنا دراسة علاقات العنف والتفاوض بين عناصر الشرطة والمتظاهرين من خلال التركيز على التوقيف [الحبس الاحتياطي]: وهكذا تمّ جمع اثنين وعشرين قصةً للمشاركين والمشاركات في الحراك والذين تمّ قمعهم في مدينة وهران بين 2019 و 2021 وذلك لتحليل عنف الدولة وتداعياته على مسارات المشاركة من خلال مقارنة علائقية للقمع.

يمكن أن تتخذ ممارسات قوات الشرطة تجاه المتظاهرين أشكالاً مختلفة بحسب سماتهم الاجتماعية: الجندر، والطبقة الاجتماعية، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وما إلى ذلك. يُتيح المقال فهم التجارب المعاشة، والتمثيلات المشتركة للأجهزة الأمنية، والعواقب الحياتية لمواجهة العنف القمعي تلك المواجهة التي قام بها المواطنون والمواطنات الذين شاركوا لأول مرة في حركة الحراك الشعبي. وتوضح هذه الدراسة أولاً خصوصيات القمع ضد أجساد النساء وإضعاف الأقليات. ونوضح أنّ قوات الشرطة تستخدم معلومات عن الحياة الخاصة من أجل الضغط على الفئات المهمّشة مثل النساء العازبات أو الأقليات الجنسية. وفي هذه الحالات، يعمل التوقيف لدى الشرطة على تخويف المشاركين في الحراك وتثبيط عزيمتهم من خلال تهديدهم وكشف أسرارهم.

لكنّ بعض الناس زادت قدراتهم على الفعل ورد الفعل، وزادت الموارد اللازمة لمقاومة الرقابة وضغط قوات الشرطة. وبالفعل فإن الناشطين والناشطات المخضرمين والمخضرمات والشباب اعتادوا أكثر على المواجهة مع الشرطة التي هي جزء من الروتين القمعي. وهذا الاعتياد يساهم في تسخيف الوضع والتهوين من العنف الناتج عنه، وبالتالي التقليل من تكلفة القمع. يُسلط هذا البحث الضوء على بيانات نشاط الناشطين داخل مراكز الشرطة وعلى الصراعات التي تنشأ بين المحتجّين والشرطة حول الرموز المتنازع عليها بين الطرفين. علاوة على ذلك فإن الانتماءات الطبقية للأشخاص المعتقلين تُثير ما يشبه صراعاً طبقياً بين

النشطاء وعناصر الشرطة، حيث يَنحدر المعتقلون غالباً من الطبقات المتوسطة العليا. غير أن هذين الطرفين لا يشكّان كُتلتين متجانستين ومتعديتين. ويحضر الموقوفون لدى الشرطة أحياناً صراعاتٍ داخليةً ضمنَ المؤسسةِ ويشهدون مناقساتٍ بين مختلف الهيئات التي تُشكّل هياكلَ الشرطة.

يمكن للأشخاص المقموعين أيضاً إقامة علاقاتٍ تضامنٍ وتعاطفٍ مع موظفي الشرطة على أساسٍ تدابيرٍ مشتركةٍ (خاصة الجندر). وهكذا فإن الفضاء الزمني للتوقيف البوليسي يتقاطع مع مجموعة من العلاقات المتناقضة بين العنف والمقاومة والتضامن. إن المشاعر المتناقضة التي يثيرها عنفُ الاعتقالات والاستجابات لها عواقبٌ على آليات المشاركة وعدم المشاركة، وأحياناً حتى على مجالات أخرى من الحياة يمكن أن تشكل تغييراً حقيقياً في السيرة الذاتية. إذا كان بعضُ المتظاهرين والمتظاهراتِ قد أنهوا مشاركتهم في الحراك بعد تجربة قمعية فإن القليل من المسافة الذي نتخذها لا تَسْمَح لنا باستنتاج أنه كان هناك عدم مشاركة نهائية. ففي سياق استبدادي وقمعي متزايد يتميّز بإحباط قوي في الاستنفار وانسحابٍ من الاحتجاجات في الفضاء العام، يتحوّل الأشخاص الذين تمّ اللقاء بهم إلى أساليبٍ أخرى للعمل ولا سيما الخيرية منها، وهكذا يُعيرون اتجاه التزاماتهم بطريقة غير رسمية عبر شبكات التعاون والتضامن.

Texte M. Benalioua (dossier)

Réprimer par le droit

L'intervention de la Brigade nationale de police judiciaire dans les procès du Hirak El-Rif

نص السيد بن عليوة (مَلَفّ)

القمع بالقانون

تَدْخُلُ الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في محاكمات حراك الريف

كلمات مفتاحية : المغرب – [منطقة] الريف [المغربي] – الحراك - الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) – القمع.

مُلَخَّص

يُرَكِّز هذا المقال على تَدْخُلِ الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) في الإدارة القضائية للحركة الاجتماعية المغربية «الحراك». ويدور الموضوع حول حركة احتجاجية تطوّرت في منطقة الريف بالمغرب عقِبَ وفاةِ بائعِ سمكٍ دَعَسَتْهُ شاحنةُ قُمامةٍ أثناءَ محاولتهِ استعادةَ بضاعتهِ التي صادرَتها السلطاتُ. تُدين الحركة الناشئة التهميشَ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعاني منه المنطقة وتُطالبُ بإصلاحات عميقة لتنمية منطقة الريف. وإثر اتهام النشطاء المعتقلين، والذين يُعتبرون من قادة الحركة، بتهمة «الإساءة لأمن الدولة»، حُكِمَ عليهم بأحكام تتراوح بين 5 سنوات و20 سنة في السجن.

بناءً على مقابلات أُجريت مع معتقلين سابقين أُعفي عنهم ومع محامين، وبناءً على تحليل وثائق قضائية وتقارير هيئة الإنصاف والمصالحة (IER) بالإضافة إلى عرض صحافي يُبيِّن جميع الظهورات الإعلامية لمديري الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) فإن هذا المقال يدرُس أساليب قمع هذه الفرقة للمعارضة السياسية. كما أنه يطرح تساؤلاتٍ عن استراتيجيتها للقيام بمهمتها الرئيسية : وهي الحفاظ على الأمن الداخلي، وبالتالي الحفاظ على نظام سياسي، وهي المهمة التي تقوم بها منذ إنشائها. إن التغيير السياسي الذي بدأ في المغرب من خلال التناوب التوافقي وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة أُجبرَ هذه الفرقة على إعادة تجديدها نفسها.

إن متابعة التطور التاريخي لهذه الفرقة منذ نهاية التسعينيات وحتى اليوم يُظهر كيف وسَّعت نطاق تَدْخُلِها، منتقلةً من فرقة تتعامل فقط مع القضايا المرتبطة بأمن الدولة، وتهتم بشكل أساسي بملف المعارضين السياسيين اليساريين إلى فرقة تشمل القضايا ذات البعد القومي والمتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة (الإرهاب وتجارة المخدرات وما إلى ذلك). وهذا التعديل في بُنيتهَا وعَمَلِها أتاح لهذه الفرقة الاحتراف في إدارتها للملفات السياسية من خلال توجيه استراتيجيتها القمعية نحو جمع الأدلة التي تؤدي إلى تجريم الحركة الاحتجاجية. فمن خلال وصف ممارسات اعتقال نشطاء الحراك واستجوابهم، يوضح هذا المقال كيف تَخَلَّت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) عن الأساليب القديمة المتمثلة في الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي، لكي تَجْعَلَ من القانون سلاحها القمعي. إنَّ الدليل الذي أدافع عنه يتمثل في إظهار كيفية تغيير الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) لطرائقها واستراتيجيتها القمعية، منتقلةً من فرقة كانت مهمتها تفتيخ التنظيمات السياسية اليسارية السريّة من خلال

التعذيب والاعتقال السري الذي كان هدفه الوحيد هو جمع المعلومات المؤدية إلى تحديد مكان الناشطين السياسيين وتعقبهم من أجل إخفائهم، نحو فرقة تقوم استراتيجيتها القمعية على العمل القضائي من خلال إجراء استجوابات وإعداد تقارير تهدف إلى جمع معلومات وأدلة قضائية يمكن استخدامها أثناء المحاكمات.

إنّ مقالي مرتّب في أربعة أجزاء. الجزء الأول يوضح كيف تطوّرت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) من شرطة متخصصة فقط في القضايا المتعلقة بأمن الدولة إلى فرقة ذات نطاق تدخّل أوسع بكثير. ويقوم الجزء الثاني بوصف كيفية توافّق ممارسات الاعتقال التي تقوم بها هذه الفرقة مع أسلوب التدخّل «بالمواجهة» الذي يتميز بالتركيز على سلطة الشرطة واستخدام القوة (مايار زغروذي [Maillard et Zagrodzi] : 2017). أمّا الجزء الثالث فيركّز على وصف أنواع الممارسات التي تقوم بها هذه الفرقة أثناء الاستجواب الذي يهدف إلى الحصول على اعترافات. ويهدف الجزء الأخير إلى أن يُظهر من خلال وضع تقارير كيف تقوم الفرقة الوطنية للشرطة القضائية (BNPJ) بعملية جمع موجه للوقائع التجريبية التي تتيح لها إنتاج تاريخ قضائي متماسك.

ملخص :

إن سيطرة الشرطة على المهاجرين المُعَنْصَرِّين [racisées، المصنَّفين ضمن عرق] في دولة المغرب ودول المغرب الكبير اتَّسَمَت منذ سنوات التسعينيات بالعنف. لقد أصبح ترهيبُ الذين يدعمون المهاجرين ويسعون إلى التنديد بانتهاك حقوقهم جانباً مهماً من أمن الحدود. يركِّز هذا المقال على مراقبة الفاعلين المشاركين في «التضامن التخريبي» وترهيبهم : وهم المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون الملتزمون الذين ينتقدون، علناً أو سراً، سياسات مراقبة الهجرة في المغرب وممارساتها. إذ تُعتبر الدولة هذه الأشكال من النشاط تهديداً لأنها تُظهر وحشية السيطرة على المهاجرين التي تسعى الدولة إلى إخفائها. ولذلك يصبح الناشطون والناشطات موضع ريبةٍ وعدم ثقةٍ ويعانون يومياً من أعمال ترهيب وتجريم.

وبالاعتماد على الملاحظات الإثنوغرافية والمقابلات مع أشخاص مهاجرين وأشخاص مشاركين في أحد أشكال التضامن «التخريبي»، يُبيِّن هذا المقال أن هؤلاء الأشخاص المتضامنين - كالمهاجرين تماماً - يتم استهدافهم بشكل مختلف بحسب خصائصهم المتقاطعة. إنَّ منطق الحوكمة العنصري والجندري الذي يُميِّز إدارة الهجرة على الحدود يتسلَّل إلى طريقة حُكْم الذين يجرؤون على التصرُّف أو التعبير لصالح حقوق المهاجرين. فتؤثِّر اعتبارات العرق والجندر على سلوك الشرطة، وتتعرَّز هذه السلوكيات عندما ينخرط الأشخاص المستهدفون في أعمالٍ سياسية أو أعمالٍ تضامنيَّة تُعتبر تخريبية. وتتعرَّز هذه الديناميكية من خلال استمرار التسلسلات الهرمية العنصرية في المجتمع المغربي ما بعد الاستعمار والذي يَحْمِلُ إرثين في آنٍ واحد : إرث عبودية الأشخاص المُصنَّفين عنصرياً سوداً [أو المُعَنْصَرِّين سوداً] في البلاد وإرث الاستعمار الأوروبي.

أولاً، يتناول هذا المقال مسألة الاختلاف العنصري من خلال إظهار مختلف الطرق التي يَتِمُّ بها التحكُّم بالأشخاص المتضامنين، بحسب كونهم سوداً أو مغاربةً أو بيضاً أوروبين. وفي حين أن المتضامنين المُعَنْصَرِّين سوداً هم غالباً مهاجرون نظاميون مستقرُّون في المغرب فإن حقيقة انخراطهم في ممارسات وخطابات تضامنية «تخريبية» تجعلهم «ضيوفاً ناكرين للجميل» وتضعهم في موقف هَشٍّ يتعرض فيه وضعهم الإداري للخطر. وفي المقابل، يميل الأوروبيون البيض في المغرب إلى التمتع بالامتيازات والحريات (وخاصةً داخل البيروقراطية). وقد يكونُ المنخرطون والمنخرطات في أعمال تضامنيَّة «تخريبية» ضحية ترهيب الدولة أو ضحية أعمال عقابية للاستبعاد الإداري من البلاد، ولكن بشكل عام (مع استثناءات قليلة) تكون العواقب أقلَّ وحشية مقارنةً بتجارُبِ نظرائهم السود والمغاربة. وأخيراً،

يُنظر إلى المغاربة الذين ينخرطون في أعمال تضامن تخريبية على أنهم «أعداء داخليون» للدولة، وهم يدركون تماماً أنهم قد يتعرضون للعقاب في أي وقت.

ثانياً، يركّز هذا المقال على الجندر [النوع الاجتماعي] الذي يلعب أيضاً دوراً مهماً في طريقة مراقبة المتضامنين وميدان عملهم. ولا تزال عدم المساواة بين الجنسين متجذرة بعمق في المغرب، كما أن الأعراف الاجتماعية جندريةً [مرتكزة على النوع الاجتماعي] بشكل عميق. إذ يُنظر إلى نشاط النساء على وجه الخصوص على أنه سلوك منحرف يؤدي إلى زيادة الرقابة البوليسية والاجتماعية على أفعالهن، في محاولة لتعديل سلوكهن. وبينما يميل الرجال إلى التعرض للتهديدات المهنية لثنيهم عن نشاطهم، تميل النساء إلى مواجهة أشكال من الترهيب الذي يستهدف عائلاتهن أو حياتهن الخاصة.

يؤكد المقال على أهمية مراعاة استراتيجيات مراقبة الفاعلين والفاعلات المتضامنين من أجل فهم أوسع لاستراتيجيات مراقبة المهاجرين، ويؤكد على أن الحفاظ على النظام العنصري والجندري للمهاجرين ينطبق أيضاً على مراقبة الأشخاص الذين يدعمونهم. ونختتم بمناقشة آثار حفظ النظام هذا على الفاعلين والفاعلات وعلى شبكات التضامن «التخريبية»، ولا سيما خلق شعور عام بالخوف يعيق العمل الفردي والجماعي. فمعظم الأشخاص المتضامنين الذين تمت مقابلتهم كانوا على دراية بالاختلافات المتقاطعة التي تؤثر على كيفية مراقبتهم. ونحن ندعو الأشخاص المتضامنين إلى استثمار هذه الاختلافات المتقاطعة وتجاربتهم المشتركة لتعزيز عملهم على قضايا الهجرة وقدرتهم على مقاومة ترهيب سلطات الدولة.

Texte Anaris (varia) :

Manière de dire et manière d'exercer la parenté en Kabylie. Pour une approche renouvelée du croisement genre et fait matrimonial

نص أناريس (منوعات varia):

طريقة قول القرابة وطريقة ممارسة القرابة في منطقة القبائل. من أجل نهج متجدد لتقاطع الجندر والحالة الاجتماعية

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي؛ منطقة القبائل؛ جندر؛ زواج؛ قرابة؛ مقايضة الزيجات.

مُلخَص :

في أنثروبولوجيا القرابة، غالباً ما يُستخدم مفهوم «التبادل» في تحليل الواقعة الزوجية. فبعد أن قام كلود ليفي شتراوس (Claude Lévi-Strauss) بتنظيم هذا المفهوم، استعادته بيير بورديو (Pierre Bourdieu) من أجل تطبيقه على تحليل بياناته الإثنوغرافية عن منطقة القبائل. ونظراً لندرة الأعمال الأنثروبولوجية البحتة حول مسائل القرابة والواقعة الزوجية في منطقة القبائل، لم تكن هناك إعادة تقييم لهذه الطريقة في تصور الواقعة الزوجية في هذه المنطقة.

تهدف هذه المساهمة، أولاً، إلى تقديم قراءة نقدية لمفهوم الزواج من حيث تبادل وتقاسم الحقوق على النساء. ويتمثل العمل في تسليط الضوء على حدود النظرية التي ترى أن النساء لا يمكن أن يظهرن في سوق الزواج إلا كأشياء أو رموز يتشكل معناها خارجهن (بحسب ب. بورديو) أو كأسمى هدية من بين ما يمكن الحصول عليه على شكل هبات متبادلة (بحسب ك. ليفي شتراوس). ويهدف التحليل إلى توضيح كيف أن هذه الافتراضات تتعلق بشكل أساسي بالطريقة التي يضطلع بها الأفراد الذكور، أي الرجال، بالممارسة الزوجية ويتصورونها.

الإلّا أنه على الجانب الآخر من المرأة هناك أيضاً منطق آخر لا يكون محوراً بالضرورة رؤية تتخللها حصراً القيم الذكورية. فالنساء أيضاً لهنّ طريقتهنّ الخاصة في التعبير عن القرابة وممارستها. فيمكن إذن أن يلتقي المنطق الأنثوي والذكوري معاً، فيتكاملان أو يتعارضان، ولكن، كما تشير س. دايان هيرزبرون، يجب علينا التمييز بين الطقوس والقواعد، والممارسات الفعلية الأكثر تعقيداً، حيث يجب علينا أن ننصت إلى ما يقوله ويفعله اللواتي يُصنّفون عموماً في خانة المسيطر عليهم.

وهكذا، يهدف النص إلى اقتراح سبل تفكير تدمج البعد الجندريّ متجنّباً تأثير البني المنطقية المسيطرة التي توجّه أحياناً الرؤية حتى قبل أن تتضح. واستناداً إلى المواد النوعية التي تمّ جمعها خلال مسح ميداني أجري بين عامي 2009 و2016 كجزء من أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، يقترح التفكير دمجاً أكثر حملاً للبعد الجندري في قراءة الوقائع ذات الصلة بمجال القرابة. وأحد المدخلات المتميزة هو التساؤل حول الحقل المعجمي لـ«قول القرابة» في منطقة القبائل. إذ تكشف دراسة مصطلحات القرابة القبائلية عن نتائج تفصيل القرابة عن نظام يوصف بأنه «أبوي» و«بتريري». فتنتمي المفردات باستقطاب أمومي مؤكّد يمكن تعميمه على جميع لغات المجال الأمازيغي.

وعلى صعيد آخر، يُسلط التحليل الضوء على الأوصاف النسائية لعلاقات القرابة. إذ تُظهر هذه الأوصاف قراءة تستند بشكل منهجي ومُتمدّ تقريباً على انتماءات أنثوية وأمومية

بشكل حصري إلى حدّ ما؛ وغالباً ما تكون الأنا المرجعية فرداً أنثوياً. وهكذا، تستخدم النساء بصورة شائعة جداً خطاباً يتمحور حول النساء ويستقطب حول الأم ويعطي الانطباع بأن كل شيء يتم على يد النساء ومن أجلهنّ باستبعاد الرجال استبعاداً شبه كليّ. وأخيراً، تُحدّد الدراسة الدور المركزي والحاسم الذي تلعبه النساء في العمليات الزوجية.

في الختام، تُظهر العناصر الواردة في هذه المقالة أن الاختيارات الزوجية غالباً ما تكون موجّهة وفقاً لمصالح المجموعات و/أو الأفراد الإناث أو الذكور المعنيين بالعلاقة التي يخلقها كلّ زواج. وهذا يدعم تأكيد بورديو الذي يؤكد بحقّ أنّ معنى الزواج يُقرأ في الاستراتيجية التي تُنفّذه في لحظة إعدادها. إلا أنّ القراءة الأنثروبولوجية لهذه الاستراتيجيات يُمكن أن تتمحور حول نظرة الرجال للعالم وطريقتهم في رؤية الوقائع وتقديمها وفق ميثاق الشرف الذي يحكم الحياة الاجتماعية. ولكن على العكس من ذلك، أي عندما نضع أنفسنا من وجهة نظر الأنا الأنثوية فإنّ قراءة علاقات القرابة وتفسيرها يكشف جوانب طالما منعت التأكيدات التقليدية السائدة من رؤيتها.

Texte Delescluse (varia)
نص دوليسكلوز (منوعات varia)

الكلمات المفتاحية : المغرب، المهاجرون السود، العنصرة، الفضاء العام، الصحة.

مُلخَص :

ينقسم المجتمع المغربي حول المصير المكتوب على المهاجرين القادمين من وسط إفريقيا وغربها (المعروفين باسم «أفارقة جنوب الصحراء الكبرى» [subahariens]) حيث تُعتبر المملكة الشريفة بلد إقامتهم على المدى المتوسط أو الطويل. فمن جهة، هناك حالات من التعبئة للمجتمع المدني لصالحهم وإطلاق سياسة جديدة للهجرة جعلت المغرب رائداً في قضية الهجرة على مستوى القارة الإفريقية وعلى المستوى الدولي. ومن جهة أخرى، هناك أعمال عنف اجتماعية وعنصرية يشهدها الشارع وتحدث أيضاً داخل المرافق العامة بسبب هشاشتها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وهناك مواقف رفض لدى جزء من الساكنة المغربية [السكان المغاربة].

كيف يكتشف المهاجرون المُسمَّون «أفارقة جنوب الصحراء الكبرى» أنهم سود في المغرب وكيف يتعاملون مع هذا الواقع؟ وبأي شكل يتم التعبير عن كراهية الأجانب في العلاقات الاجتماعية وما هي آثارها في الحياة اليومية وفي مسارات الهجرة؟ وما هي ردود أفعال المهاجرين على هذه الوقائع وكيف يتحايلون على الإشارات المُهينة؟

يتناول هذا المقال أولاً مخاطر الحياة اليومية وعمليات التصنيف العنصري التي يواجهونها في الشارع وفي وسائل النقل العامة. ثم يتناول المقال القضية الشائكة المتمثلة في التفاعلات الطبية بين العاملين المغاربة في مجال الصحة وبين المرضى الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى الذين يقولون إنهم ضحايا العنصرية أثناء العلاج الصحي. وسنرى أن شعور السيطرة التي يشعر به هؤلاء الأخيرون أمام الطواقم الطبية وأمام السكان المغاربة بشكل عام يخلق ويديم مجموعة من السلوكيات المتوترة والرفض والتي تؤدي إلى حالات محفوفة بالمخاطر، وخاصة عندما يتخلون عن العلاج الموصوف لهم في المغرب ويعودون إلى بلدانهم الأصلية.

أخيراً، يقترح المقال دراسة ثلاثة أنواع من ردود الفعل المحتملة على عمليات التصنيف ضمن الآخر هذه [altérisation]، أو التحويل إلى ضحية [victimisation]، أو عكس الوصمة [الاستفادة من الجرح] [retournement du stigmat] أو العنصرة الارتجاعية [racialisation en retour]. ومن خلال ردود الأفعال هذه، سنرى أن المهاجرين الأفارقة في المغرب يُظهرون القدرة على الفاعلية من أجل مواجهة مختلف مخاطر حياتهم اليومية حتى لو كانوا يدمجون فكرة العرق الذي يُحالون إليه. تُتيح التكتيكات المستخدمة إجراء تسويات أو مفاوضات من أجل مواجهة هويتهم التي تحمل أساساً وصمات أو جروحاً مختلفة. ويستند المقال على مسح إثنوغرافي أُجري بشكل رئيسي في الرباط بين عامي 2016 و 2020، قُمتُ خلاله بمتابعة الحياة اليومية والاعتيادية لحوالي خمسين رجلاً وامرأة قادمين من غرب إفريقيا (ساحل العاج، عدد = 28، والسنغال، عدد = 17) ومن وسط أفريقيا (الكاميرون، عدد = 7، وجمهورية

الكونغو الديمقراطية والكونغو، عدد = 4)، والذين تتراوح أعمارهم بين 25 و35 عاماً. وقد وصلوا إلى المغرب بين عامي 2012 و2014 (ثلاثة أرباعهم عبر المطارات)، وكانت ملفاتهم الشخصية (رياضيون، حجاج، تجار، مغامرون، إلخ) ودوافعهم وأوضاعهم الإدارية متباينة. وفي وقت إجراء المسح، كانوا يعملون على هامش نظام الرواتب (البناء والأشغال العامة، غسيل السيارات، العمل المنزلي، العمل الزراعي المأجور، التجارة، تصليح الأحذية) أو في مراكز الاتصال في الرباط أو الدار البيضاء.